International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)

Vol. (1), No. (1)

المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية

الإصدار (1)، العدد (1)

IJLRS

November 2022

# الأنشطة التجارية في ظل القانون التجاري: أمثلة من دول عربية

**عبدالرحمن سيد علي**

محامي، محكم دولي، دكتوراه القانون، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر

abdoali58@hotmail.com

**لقمان رائد إبراهيم**

ماجستير القانون، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر

luqman.loqman@gmail.com

**عزت شوقي التميمي**

ماجستير القانون، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر

## ملخص البحث

هو أحد فروع القانون الخاص ويُعنى بتنظيم الأعمال التجارية، يرتكز مبدأ هذا القانون على تنظيم الممارسات التجارية بين التجار وبعضهم البعض، وكذلك بين التجار والأطراف الأخرى، بما يتماشى مع التشريعات القانونية المعمول بها، ويهتم القانون التجاري بإدارة الصراعات التجارية والفصل فيها أمام المحاكم، ويشمل أيضًا فرض عقوبات على من يخالف الأنظمة القانونية. يحتوي القانون التجاري على مجموعة واسعة من القوانين والقواعد التي تنظم عقود وسلوكيات وحقوق الأفراد والشركات في مختلف القطاعات التجارية، يشمل هذا التنظيم العديد من المسائل القانونية مثل تنظيم العقود التجارية، الضرائب، الإفلاس، ومعاملات السوق المالي، من خلال هذه الأطر القانونية يسعى القانون التجاري إلى خلق بيئة تجارية عادلة ومنظمة تساهم في دعم النشاطات الاقتصادية والتجارية بشكل فعال ومستدام. يستعرض البحث أهم تعريفات القانون التجاري ومجالات العمل الخاصة به. كما يستعرض أمثلة من تطبيقات القانون التجاري من بعض دول المنطقة العربية. ويتيح للباحث التعرف على المبادئ التي يقوم عليها القانون التجاري في كل دولة.

**الكلمات المفتاحية:** الأنشطة التجارية، القانون التجاري، المنطقة العربية.

International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)

Vol. (1), No. (1)

IJLRS

November 2022

المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية

الإصدار (1)، العدد (1)

# Commercial Activities under Commercial Law: Examples from Arab Countries

**Abdul-Rahman Sayed Ali**
Lawyer, international arbitrator, PhD in Law, Faculty of Law, Cairo University, Egypt
abdoali58@hotmail.com

**Luqman Raed Ibrahim**
Master of Law, Faculty of Law, Alexandria University, Egypt
luqman.loqman@gmail.com

**Ezzat Shawqi Al-Tamimi**
Master of Law, Faculty of Law, Alexandria University, Egypt

## Abstract

It is one of the branches of private law and is concerned with regulating commercial businesses. The principle of this law is based on regulating commercial practices between merchants and each other, as well as between merchants and other parties, in line with the applicable legal legislation. Commercial law is concerned with managing commercial conflicts and adjudicating them before the courts, and it also includes Imposing penalties on those who violate legal regulations. Commercial law contains a wide range of laws and rules that regulate contracts, behaviors, and rights of individuals and companies in various commercial sectors. This regulation includes many legal issues such as regulating commercial contracts, taxes, bankruptcy, and financial market transactions. Through these legal frameworks, commercial law seeks to Creating a fair and orderly trade environment that contributes to supporting economic and commercial activities in an effective and sustainable manner. The research reviews the most important definitions of commercial law and its areas of work. It also reviews examples of commercial law applications from some countries in the Arab region. It allows the researcher to learn about the principles on which commercial law is based in each country.

**Keywords:** Commercial Activities, Commercial Law, The Arab Region.

## 1- مقدمة:

يُعتبر القانون التجاري أحد فروع القانون الخاص، وهو قانون مستقل بحد ذاته يختص بتنظيم الأنشطة التجارية والتجار، فيهتم هذا القانون بتنظيم الأعمال التجارية والعلاقات بين التجار (1)، وتُعرَّف التجارة من الناحية الاقتصادية على أنها الوساطة بين المنتج والمستهلك، أما التعريف القانوني للتجارة فيشمل التعريف الاقتصادي بالإضافة إلى عمليات التصنيع والتحويل والخدمات البنكية والنشاطات الخدمية، حيث تُنظم جميعها تحت مظلة القانون التجاري (2)، يحدد القانون التجاري حقوق وواجبات المتعاملين في المجال التجاري، ويستخدم للفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين البائعين والمشترين، وكذلك في المسائل المتعلقة بالبنوك والتأمين (3).

### 1-1 مصادر القانون التجاريّ

تُستمدّ أحكام القانون التجاري من مجموعة متنوعة من المصادر، منها (1):

1. **التشريع التجاري:** يتألف من مجموعة القواعد والأحكام التجارية المكتوبة التي تُطبق في الأعمال والأنظمة التجارية، مثل نظام الشركات، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية.
2. **القانون المدني:** يُعتبر القانون المدني الإطار العام الذي يشمل جميع فروع القانون الخاص، ويُعد المرجع الأساسي للقانون التجاري في حالة وجود نقص أو غياب في الأحكام.
3. **العرف التجاري:** يُعد العرف التجاري من المصادر الرئيسية للقانون التجاري، وهو القواعد والأحكام غير المكتوبة التي يبني عليها التجار التعاملات والالتزامات على مر الزمن، وتم تحويلها فيما بعد إلى قواعد مكتوبة تُطبق في القانون التجاري.
4. **السوابق القضائية:** تشمل الأحكام السابقة التي أصدرتها المحاكم، وتُستخدم هذه الأحكام كمرجع للقضاة في حالات النزاعات المماثلة.
5. **اجتهادات الفقهاء:** في حال عدم وجود نص صريح وواضح بشأن مسألة معينة، يمكن للقاضي الاستعانة باجتهادات الفقهاء لتوجيه حكمه.

### 1-2 نطاق القانون التجاريّ

عند تحديد نطاق تطبيق القانون التجاري، يتم التطرق إلى نظريتين رئيسيتين (1):

- **النظرية الشخصية (الذاتية):**

تعتمد هذه النظرية على الشخص كأساس لتطبيق القانون التجاري، إذا كان الشخص تاجراً يمارس مهنته، فإن القانون التجاري يُطبق عليه، أما إذا لم يكن تاجراً فإنه يخضع للقانون المدني حتى وإن قام بأعمال تجارية، من عيوب هذه النظرية أنها تتطلب من المنظم تحديد جميع الحرف والمهن التي تمنح الشخص صفة التاجر، مما يجعل من الصعب تحديد المهن التي قد تنشأ في المستقبل والتي قد تُكسب الشخص صفة التاجر، أما ميزتها فهي أنها تمنح الصفة التجارية لجميع الأعمال التي يمارسها التاجر حتى وإن كانت أعمالاً مدنية.

- **النظرية الموضوعية (المادية):**

في هذه النظرية يُعتبر العمل التجاري هو الأساس لتطبيق القانون التجاري، بغض النظر عن الشخص الذي يقوم به سواء كان تاجراً أم لا، فإذا كان العمل تجارياً فإنه يخضع للقانون التجاري بغض النظر عن هوية الشخص، تُعرف هذه النظرية القانون التجاري بـ "قانون الأعمال التجارية". من عيوب هذه النظرية أنها تتجاهل أهمية العمل التجاري، كما أن جمع وحصر الأعمال التجارية يعتبر صعباً بسبب سرعة تطور أنواع الأعمال.

### 3-1 خصائص القانون التجاريّ

القانون التجاري يتميز بمجموعة من الخصائص، وهي (3):

1. **المرونة والتطور:** يتأثر القانون التجاري بالظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والعلمية، مما يجعله قانوناً سريع التطور يتم تعديله وتحديثه باستمرار ليتناسب مع هذه الظروف، فالتطورات العلمية والتكنولوجية، والمنافسة، والملكية الصناعية هي عوامل تُسهم في جعل القانون التجاري أحد أكثر القوانين تعقيداً.
2. **الطابع العرفي:** في البداية كانت القواعد التجارية تُطبق على شكل أعراف وعادات غير مكتوبة تداولها التجار فيما بينهم واتبعوها في معاملاتهم، مما أدى إلى تنظيم البيئة التجارية، ثم تحولت هذه الأعراف إلى قانون مكتوب.
3. **الصفة الدولية:** يتميز القانون التجاري بطابعه الدولي الذي يشمل جميع العلاقات التي تخضع له، هذا الطابع الدولي يمنح القانون التجاري دافعاً للتطور والتأثير ويساهم في التقريب بين التشريعات التجارية

الوطنية والدولية، ولا يقتصر تطبيق القانون التجاري على الدولة التي نشأ فيها، بل يمتد إلى ما وراء حدودها.

4. **السرعة والثقة والائتمان:** السرعة هي من أبرز ميزات النشاط التجاري، حيث تتم العديد من العقود التجارية شفهيًا أو عبر الهاتف أو البريد، لهذا السبب تم إنشاء مبدأ حرية الإثبات واستقلال القانون التجاري عن القانون المدني الذي يتميز بالثبات، تقوم المعاملات التجارية على مبدأ الثقة بين التجار، وغالباً لا تتطلب تنظيم عقود خطية، ويشمل القانون التجاري أنظمة تهدف إلى الحفاظ على الثقة والسلوك الأخلاقي الجيد في المعاملات، والحماية من الاحتيال والهروب من الالتزامات.

### 1-4 القانون المدنيّ والقانون التجاريّ

القانون المدني يُعرف بأنه مجموعة من القوانين التي تعنى بشؤون المواطنين داخل الدولة، مثل الملكية والزواج (4)، في البداية كانت جميع المعاملات تخضع لأحكام القانون المدني، لكن مع تطور الحياة التجارية تم إنشاء قانون تجاري مستقل عن القانون المدني لتنظيم الأمور المتعلقة بالتجارة ويُطبق على التجار، وهو يُعتبر أحد فروع القانون الخاص، ولهذا الانفصال عدة مبررات منها (1):

1. **السرعة:** تتطلب المعاملات التجارية إنجازها بسرعة كبيرة، سواء كانت تتم عن طريق الهاتف، البريد، أو الإنترنت، حيث أن السرعة في تنفيذ المعاملات التجارية تعني إتمام المزيد من الصفقات وزيادة الربح وتجنب تكدس البضائع، لذا كانت هناك حاجة لحماية قانونية تضمن حقوق الأطراف المتعاقدة، في المقابل يتميز القانون المدني بالبطء، حيث تتطلب عقوده كتابة ووقتاً طويلاً لإتمامها وتحريرها، لذلك نشأت في قواعد القانون التجاري قاعدة حرية إثبات العقود التجارية بكافة وسائل الإثبات لتحقيق السرعة.
2. **الائتمان:** تتطلب طبيعة المعاملات التجارية توفر الائتمان، إذ قد تستلزم هذه المعاملات مبالغ مالية لا تكون متاحة فوراً، فيساعد الائتمان على تسهيل عمليات الوفاء من خلال تقديم القروض، تمديد فترات السداد، تقديم التسهيلات المالية، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لممارسة الأنشطة التجارية.

### 1-5 المهارات المكتسبة من دراسة تخصص القانون التجاري

تجتمع هذه المهارات لتجعل من خريجي القانون التجاري أشخاص قادرين على مواجهة التحديات القانونية المعقدة ودعم التطور التجاري والاقتصادي بفعالية، حيث يكتسب دارس تخصص القانون التجاري مجموعة من المهارات المتنوعة تشمل (16) (17):

1. تقديم المشورة القانونية: يتمكن الخريجون من تقديم النصائح القانونية للعملاء في الأمور المتعلقة بالقانون التجاري.
2. البحث القانوني: يتعلم الطلاب كيفية إجراء البحوث في السوابق القانونية وتفسير القضايا المختلفة.
3. تحليل القوانين: يصبح الخريجون قادرين على تحليل القوانين والأنظمة والأحكام المتعلقة بالمؤسسات والشركات.
4. حل المشكلات بطرق إبداعية: يتدرب الطلاب على استخدام طرق إبداعية لحل المشكلات واتخاذ القرارات.
5. إعداد الوثائق القانونية: يتقنون إعداد وتقديم الوثائق القانونية اللازمة للعقود التجارية والدعاوى القضائية.
6. الاعتماد على النفس والمبادرة: يطور الطلاب القدرة على إدارة النشاطات التجارية القانونية بشكل مستقل.
7. التطوير المهني: يعزز البرنامج من النواحي العلمية والمهنية للطلاب، مما يمكنهم من تطوير معرفتهم في مجال القوانين التجارية.
8. البحث والإبداع: يتمكن الخريجون من التفكير الإبداعي والتحليلي والبحث القانوني بفعالية.
9. اتباع أساليب البحث القانوني: يتعلم الطلاب كيفية اتباع طرق البحث القانوني بشكل منهجي ودقيق.
10. تنمية العمل الجماعي: يتم تنمية شخصية الطالب ليصبح قادرًا على العمل بروح الفريق الواحد.
11. تطوير البحث الأكاديمي: يساهم البرنامج في تعزيز البحث القانوني في الجامعات.
12. دعم القطاعات المختلفة: يخرج البرنامج باحثين متخصصين ومؤهلين لدعم شركات القطاع العام والخاص بكفاءة عالية في مجال القانون التجاري.

ويحظى خريجو القانون التجاري بفرص وظيفية متنوعة ومتميزة تشمل العمل في مجموعة واسعة من المؤسسات ومنها (16): شركات الاتصالات، البنوك والمؤسسات المالية، شركات التأمين، المؤسسات الاستشارية، المكاتب القانونية، الشركات الوطنية والدولية.

## 2- ما هو القانون التجاري المصري؟

القانون التجاري المصري هو الإطار القانوني الذي ينظم جميع الأنشطة التجارية داخل جمهورية مصر العربية، يشمل هذا القانون مجموعة شاملة من القوانين واللوائح التي تتناول مختلف جوانب الأعمال

التجارية والشركات، بما في ذلك تأسيس الشركات، وإدارتها، والمعاملات التجارية مثل الشحن والتأمين والبيع (5).

**2-1 كيفية تأسيس شركة حسب القانون التجاري المصري**

يتم ذلك من خلال اتباع الخطوات التالية (6):

1. حجز اسم الشركة وتقديم المستندات الأساسية: يبدأ التأسيس بحجز اسم الشركة لدى الهيئة العامة للمناطق الحرة والاستثمار، ويجب تقديم استمارات الطلب المطلوبة والنظام الأساسي للشركة.
2. تسجيل الشركة والحصول على الشهادات: بعد الموافقة على الطلب يتم تسجيل النظام الأساسي للشركة والحصول على شهادة التأسيس وشهادة التشغيل من مكتب غرفة التجارة، ويتضمن هذا أيضًا نشر إشعار التأسيس في الجريدة الرسمية المختصة، ويُذكر أن الوقت التقريبي المُستغرق لتأسيس الشركة في مصر هو سبعة أيام.

**2-2 أشكال الشركات في القانون التجاري المصري:**

القانون التجاري المصري يعترف بثلاثة أشكال رئيسية للشركات التي يمكن للمستثمرين الاختيار بينها وهي (6):

1. الشركات المساهمة: تُعتبر هذه الشركات الأكثر شيوعًا في الاستثمارات الكبيرة، حيث يمكن للشركات المساهمة أن تكون مملوكة جزئيًا أو بالكامل من قِبل المساهمين الذين يمتلكون أسهمًا في الشركة، وتتميز بهياكل إدارية مركزية ومتطلبات حوكمة صارمة.
2. الشركات ذات المسؤولية المحدودة: تُعتبر هذه الشركات مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تتطلب رأس مال كبير.
3. الشركات المقيدة بالأسهم: يتم تشكيلها عادةً لتحقيق أهداف معينة أو لمشاريع معينة، كما أنها تتطلب لتأسيسها شريك واحد أو أكثر، ويتم تقييد المسؤولية للشركاء بمساهماتهم في الأسهم التي يمتلكونها.

**2-3 رأس المال المطلوب للشركات في القانون التجاري المصري**

يهدف القانون التجاري المصري إلى تنظيم الأعمال التجارية بشكل فعال وتوفير بيئة استثمارية محفزة في مصر، مع توفير حماية قانونية للمستثمرين والشركاء على حد سواء، ويخضع رأس المال المطلوب للشركات لتفاوتات بناءً على نوع الشركة، ففي الشركات المساهمة يُحدد الحد الأدنى لرأس المال المطلوب حوالي

35,000 دولار أمريكي إذا لم تعرض أسهمها للجمهور، وحوالي 70,000 دولار أمريكي إذا كانت ترغب في طرح أسهمها للجمهور، مع العلم بأنه يجب دفع رأس المال بالكامل عند التأسيس، وفيما يتعلق بالشركات ذات المسؤولية المحدودة فيُحدد رأس المال الأدنى لهذه الشركات بحوالي 7,000 دولار أمريكي، ويتم دفعه بالكامل عند التأسيس، ولا يمكن أن تكون القيمة الإسمية للسهم أقل من حوالي 14 دولار أمريكي (6).

### 4-2 كيفية إدارة الشركات في القانون المصري

يتم تنظيم وإدارة الشركات في مصر بموجب القوانين التجارية مع تحديد دقيق لمتطلبات التأسيس والإدارة ورأس المال المطلوب كما يلي:

1. إدارة الشركات المساهمة: يجب أن تتكون إدارة هذه الشركات من لجنة إدارة تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات من قِبل الجمعية العامة بموجب النظام الأساسي للشركة.
2. إدارة الشركات ذات المسؤولية المحدودة: يمكن أن يدير هذا النوع من الشركات مدير واحد على الأقل، على أن يكون واحد منهم من الجنسية المصرية (6).

## 3- القانون التجاري الجزائري

هو الإطار القانوني الذي ينظم ويوضح كيفية العمل في القطاع التجاري في الجزائر، فيُعتبر كل فرد يرغب في إنشاء مشروع تجاري كمهنة ومصدر للدخل شخصًا تاجرًا ويُخضع لأحكام القانون التجاري الذي ينص على التعاملات التجارية المبنية على الأمانة والثقة، يُحظر بشدة أي نوع من الغش أو الخداع في ممارسة الأعمال التجارية (7)، ويتطلب من الأفراد والشركات تسجيل المنشأة بشكل رسمي والاستمرار في الالتزام بالشروط المطلوبة كحيازة دفتر الفواتير وغيرها من المتطلبات اللازمة لمزاولة التجارة بشكل مهني ومنصف بعيدًا عن أي ممارسات غير قانونية أو غير مسموح بها (8).

### 3-1 خصائص القانون التجاري الجزائري

يُعد القانون التجاري الجزائري إطارًا قانونيًا شاملاً يهدف إلى تنظيم الأعمال التجارية بشكل فعال، مع الحفاظ على مبادئ النزاهة والشفافية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويتميز هذا القانون بعدة خصائص أساسية وهي (9):

1. السرعة والفعالية: يتميز بسرعة تسهيل التعاملات التجارية وإبرام العقود والاتفاقيات، وهي من أهم الأمور التي يتطلبها العمل التجاري لضمان استمراره والالتزام بانهاء المشاريع المطلوبة في مواعيدها المحددة.

2. الائتمان والثقة: يشجع القانون التجاري الجزائري على علاقات الائتمان والثقة بين التجار، سواء في عمليات الدفع أو التعاملات التجارية الأخرى، مما يساهم في بناء بيئة تجارية مواتية للمصداقية والترابط الاقتصادي.
3. التطور والتكيف السريع: يتميز القانون التجاري الجزائري بكونه حديث النشأة ومتطور، حيث يتم تحديثه باستمرار لمواكبة التغيرات في التعاملات التجارية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية وغيرها من التطورات الحديثة.
4. توسع رقعة النظام العام: يحتوي القانون على نظام عام متكامل يحمي النظام الاقتصادي للدولة ويضمن سير الأمور المالية بشكل منظم ودقيق، مما يلزم التجار بالالتزام الكامل بهذه القواعد لتجنب أي مخالفات قانونية.

**2-3 مصادر القانون التجاري الجزائري الرسمية**

تُشكل هذه المصادر الإطار الشامل للقانون التجاري في الجزائر، مما يضمن تنظيمًا دقيقًا ومرنًا للتعاملات التجارية، مع مراعاة التقاليد والأعراف المحلية والأسس الدينية، حيث يستند القانون التجاري الجزائري إلى عِدة مصادر رسمية أساسية وهي (10):

1. التشريع: هو أُولى المصادر الأساسية التي يستند عليها القانون التجاري الجزائري، يتألف من مجموعة من القوانين والنصوص القانونية التي تُسن من قِبل الجهات المختصة في الجزائر، ويعد التشريع الصادر في عام 1975م الأساس الذي يرتكز عليه القانون التجاري، حيث تمثل هذه النصوص الإطار القانوني الذي ينظم الأنشطة التجارية في البلاد.
2. العرف: يلعب العرف دورًا مهمًا في بناء وتطوير القانون التجاري، مع مرور الوقت قام التجار بتبني مجموعة من القواعد والأسس التي تنظم تعاملاتهم التجارية، فأصبح العرف بذلك مصدرًا مهمًا بعد التشريع، حيث يعكس البيئة التجارية والاتفاقيات غير المكتوبة التي يعتمد عليها التجار في تعاملاتهم اليومية.
3. الشريعة الإسلامية: هي المصدر الثالث الذي يلجأ إليه القانون التجاري الجزائري في الحالات التي لا يستطيع فيها التشريع أو العرف حل النزاعات التجارية، وتستمد قواعد الشريعة من القرآن الكريم والسنة النبوية، وتستخدم للفصل في القضايا التجارية وفقًا للأحكام الشرعية المتفق عليها.

### 3-3 المصادر التفسيرية المكملة للقانون التجاري الجزائري

تلعب المصادر التفسيرية دورًا حيويًا في توضيح النصوص القانونية وتطبيقها بشكل دقيق وعملي، مما يساهم في تحقيق العدالة وحل النزاعات التجارية بفاعلية، وتشمل المصادر التفسيرية للقانون التجاري الجزائري ما يلي (11):

1. القضاء: يُعتبر القضاء أحد المصادر التفسيرية المهمة، حيث تتجلى فيه القرارات والأحكام الصادرة عن المحاكم في سياق حل النزاعات التجارية المعروضة عليها.
2. الفقه: يتمثل الفقه في اجتهادات الفقهاء والمختصين في القانون الذين يقومون بتفسير وتحليل النصوص القانونية واستنباط الأحكام من خلالها، ويعتمد الفقهاء على مصادر القواعد القانونية لإيضاح النصوص التجارية وتفسيرها، مما يساعد على توجيه القضاء وتعزيز فهم القانون وتطبيقه في الحالات العملية.

### 4-3 الأعمال التجارية وفقًا للقانون التجاري الجزائري حسب الموضوع

توضح هذه التصنيفات كيف ينظم القانون التجاري الجزائري الأعمال التجارية، سواء كانت تتم على مستوى الأفراد أو من خلال المنشآت، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالنظم والقوانين لتحقيق النجاح والربحية في القطاع التجاري، حيث حدد القانون التجاري الجزائري الأعمال التجارية وفقًا لموضوعها إلى نوعين رئيسيين هما:

1. الأعمال التجارية المنفردة: يشمل هذا التصنيف الأنشطة التجارية التي يقوم بها الأفراد بصفة شخصية، تركز هذه الأنشطة على عمليات البيع والشراء، والسمسرة، والتعاقد، وكذلك الأعمال المصرفية المتعلقة بتبادل العملات سواء كانت محلية أو أجنبية (12)، هذه الأعمال تُعنى بشكل مباشر بالأنشطة التجارية اليومية التي يمارسها الأفراد بشكل مستقل.
2. الأعمال التجارية على شكل مقاولة (منشأة): يشترط القانون التجاري الجزائري أن تكون الأنشطة التجارية التي تقوم بها المنشآت على أساس نظام محدد خاص بها، ويجب أن يكون العمل في هذه المنشآت مستمرًا ومنتظمًا، مع التركيز على الهدف الأساسي وهو تحقيق الأرباح (13).

### 5-3 الآثار المترتبة على تعديلات القانون التجاري في الجزائر

تسببت التعديلات التي أُجريت على القانون التجاري الجزائري في مجموعة من التأثيرات البارزة على النشاط التجاري في البلاد، ومن بين هذه الآثار (14):

1. سيطرة السلطات على الاقتصاد: زادت هذه التعديلات من إحكام سيطرة السلطات على جوانب حيوية وحساسة من الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى تقليص المجال للمبادرات الشخصية والمشروعات الخاصة.
2. تقليص الاستثمارات الخاصة: أدت هذه التعديلات إلى تضييق الخناق على مشاريع الاستثمار الخاصة في المجالات التي لا تخضع مباشرة لسيطرة الدولة، هذا التضييق يحد من حرية المستثمرين في الدخول إلى الأسواق التجارية وتطوير مشاريعهم خارج إطار الهيمنة الحكومية.

## 4- مفهوم القانون التجاري السعودي

يشكل جزءاً أساسياً من القانون الخاص في المملكة العربية السعودية، حيث يهدف إلى تنظيم وإدارة نشاطات التجار والأعمال التجارية المتنوعة، يطبق هذا القانون على مجموعة معينة من التجار، ويُحدد شروط تنفيذه وقواعده الخاصة التي تنظم سير الأعمال التجارية وتنظيمها في البلاد (18) (19).

### 4-1 علاقة القانون التجاري السعودي بالشريعة الإسلامية

القانون التجاري السعودي يتأسس على تعاليم الشريعة الإسلامية التي تشجع على التجارة وتوضح قواعد المعاملات والأنظمة التجارية المختلفة، كما هو مبين في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} (20)، وبناءً على ذلك، تستند الأحكام التجارية التي ينص عليها القانون التجاري السعودي بشكل أساسي على أحكام الشريعة الإسلامية، ومع ذلك يحتفظ القانون التجاري السعودي بالقدرة على اعتماد بعض الأنظمة الحديثة المتبعة في دول أخرى (الوضعية)، طالما أنها لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

### 4-2 مصادر القانون التجاري السعودي

1. التشريعات التجارية: يعتمد القانون التجاري السعودي على مجموعة من التشريعات المتنوعة والمحدثة التي تتضمنها الأنظمة المختلفة مثل نظام المحكمة التجارية ونظام العلامات التجارية، والتي تنظم أنشطة التجار والأعمال التجارية بشكل شامل (21).

2. الاستفادة من القانون المدني: في حال عدم وضوح الأحكام التجارية يتم الرجوع إلى القوانين المدنية لتوفير التوضيح والإجابة عن الأسئلة القانونية ذات الصلة (21).

3. العرف التجاري: يشمل مجموعة من القواعد التجارية غير المكتوبة التي اتبعها التجار منذ فترة طويلة، والتي تعتبر جزءًا أساسيًا من القانون التجاري لتنظيم وتسهيل التعاملات التجارية (22).

4. السوابق القضائية: تُعد الأحكام السابقة والسوابق القضائية مصدرًا هامًا يلجأ إليه القضاة لحل النزاعات التجارية بناءً على التجارب والتفسيرات السابقة للقوانين (22).

5. اجتهادات الفقهاء: يعتمد القضاة في حالات عدم وجود نصوص صريحة على اجتهادات الفقهاء وتفسيراتهم للأحكام الشرعية التي تنطبق على المسائل التجارية (22).

### 3-4 نطاق تطبيق القانون التجاري السعودي

باستناده إلى التشريعات التجارية الدولية تُعتمد نظريتين رئيسيتين لتحديد نطاق تطبيق القانون التجاري السعودي وهما (23):

**1. النظرية الشخصية أو الذاتية:**

تنص على تطبيق أحكام القانون التجاري على الأفراد الذين يعتبرون التجارة مهنتهم الأساسية، بينما يخضع غير التجار لأحكام القانون المدني حتى لو كانوا يمارسون أعمالاً تجارية، والقانون التجاري السعودي يتبنى هذه النظرية بموجب المادة الأولى من نظام المحكمة التجارية (24)، والتي أوضحت تعريفاً محدداً للتاجر بأنه كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها مهنة له (23).

**2. النظرية الموضوعية أو المادية**

تعتبر هذه النظرية أن أحكام القانون التجاري تنطبق على جميع الأعمال التجارية بغض النظر عمن يمارسها، بما في ذلك شراء البضائع للبيع دون النظر إلى صفة التاجر، والقانون التجاري السعودي يعتمد هذه النظرية بموجب المادة الثانية من نظام المحكمة التجارية (24)، التي تعرف الأعمال التجارية بناءً على طبيعتها بغض النظر عن صفة الفرد القائم بها سواء تاجراً أم لا (23).

### 4-4 خصائص القانون التجاري السعودي

القانون التجاري السعودي يتميز بعدة خصائص بارزة تجعله فريدًا ومتطورًا في سياقه القانوني من هذه الخصائص ما يلي (19):

1. المرونة والتطور: يتميز القانون التجاري السعودي بالقدرة على التكيف مع التغيرات السياسية والاجتماعية، مما يسمح بتطويره وتحديثه بما يتلاءم مع احتياجات السوق والمتغيرات الاقتصادية.
2. الصفة الدولية: يتعدى تطبيق القانون التجاري السعودي حدود المملكة، حيث يُطبق أيضًا عند إبرام العقود التجارية مع دول أخرى، مما يعزز من دور المملكة كلاعب دولي في السوق العالمية.

3. الائتمان والثقة: يتضمن القانون التجاري السعودي أنظمة وأحكاماً تحمي التجار من خطر الاحتيال، خاصةً في عقود البيع الشفهية مما يعزز الثقة في التعاملات التجارية.

## المراجع

1. مهند ضمرة، مقرر القانون التجاري، صفحة 2-6.
2. Trade", investopedia, Retrieved 29-6-2022. Edited.
3. "خصائص القانون التجاري"، جامعة فرحات عباس.
4. "Definition of 'civil law'", collins dictionary.
5. "COMMERCIAL LAW", karimadel, Retrieved 17/4/2022. Edited .
6. "Egypt: Commercial Law In Egypt", mondaq, Retrieved 25/2/2022. Edited.
7. شهرزاد بن مسعود، محاضرات في مقياس القانون التجاري لطمبة السنة الثانية ليسانس، صفحة 4. بتصرّف.
8. سرور بوكموش، محاضرات في القانون التجاري، صفحة 2. بتصرّف.
9. رفيق مصاد، محاضرات في مقياس القانون التجاري، صفحة 13-14. بتصرّف.
10. غير متواجد، ماهية القانون التجاري، صفحة 2-3. بتصرّف.
11. سامية حساين، محاضرات في القانون التجاري، صفحة 38. بتصرّف.
12. سامية حساين، محاضرات في القانون التجاري، صفحة 56-58-59. بتصرّف.
13. سامية حساين، محاضرات في القانون التجاري، صفحة 60. بتصرّف.
14. أمينة مكرطار، آثار القانون التجاري على التجارة في الجزائر، صفحة 58-59. بتصرّف.
15. قسم القانون الخاص، الخطة الدراسية لدرجة الماجستير في القانون الخاص تخصص القانون التجاري، صفحة 1-2. بتصرّف.
16. "الأعمال والقانون التجاري"، جامعة صحار، 2022/2/14. بتصرّف.

17. "ماجستير في القانون التجاري "، الجامعة العربية الأمريكية، 2022/2/14. بتصرّف.

18. الدكتور محمد حسن الجبر، القانون التجاري السعودي، صفحة 1.

19. "قانون التجارة السعودية"، محامي في جدة، اطّلع عليه بتاريخ 2022/2/20.

20. سورة النساء، آية:29

21. الدكتور مهند ضمرة، مقرر القانون التجاري، صفحة 5.

22. الدكتور مهند ضمرة، مقرر القانون التجاري، صفحة 6.

23. الدكتور محمد حسن الجبر، القانون التجاري السعودي، صفحة 8-12.

24. "النظام التجاري (نظام المحكمة التجارية)"، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، اطّلع عليه بتاريخ 2022/2/20.